الشرق الاوسط.

وكتسهيل لعملية السلام، قال النجاب: «يمكننا، فلسطينياً، ان ندعو الى وضع أراضينا المحتلة تحت الاشراف الدولي ووقف الاستيطان والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ وان القبول بالتسوية على مراحل هو بهدف تسهيل عملية الانسحاب الاسرائيلي، وليس، كما يرى شامير، البقاء عند هذه المرحلة، وتثبيت ضمّ الاراضي العربية والفلسطينية الى اسرائيل. والمهمّ هو ان لا تبقى السيادة على أرضنا المحتلة في يد الاسرائيليين» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٤/١١/١٩٩١).

وفي أعقاب انتهاء المرحلة الاولى من مفاوضات السلام، شكّلت م.ت.ف. لجنة طوارىء، برئاسة الرئيس عرفات، بهدف صوغ الموقف الفلسطيني أثناء المفاوضات الثنائية المرتقبة. وذكرت مصادر فلسطينية ان اللجنة المذكورة التي تضمّ الى جانب عرفات أعضاء اللجنة التنفيذية، بدأت بالاعداد لتشكيل لجنة أخرى مشتركة من داخل الاراضي المحتلة والشتات على ان تعطى صلاحيات أكبر للداخل، وكذلك الاعداد الضروري لعمل المؤسسات الفلسطينية في الاراضي المحتلة عندما يحين الوقت المناسب (**القدس العربي**، ٤/١١/١٩٩١).

الى ذلك، ثمّنت أوساط م.ت.ف. الجولة الاولى من مفاوضات مدريد، معتبرة ايّاها نصراً واضحاً للأداء الدبلوماسي الفلسطيني؛ ذلك ان اسرائيل فشلت في استبعاد م.ت.ف. وقيادتها من حضور المؤتمر. «فقد اختارت المنظمة الوفد واحداً واحداً، وفشلت [اسرائيل] أيضاً في ابعاد المسؤولين الفلسطينيين عن توجيه سير المفاوضات، فالاتصالات كانت مفتوحة بين قيادة المنظمة في تونس والوفد المفاوض في مدريد من خلال لجنة التوجيه التي يقودها د. نبيل شعث ولجنة من الخبراء والشخصيات القانونية والوطنية» (عبدالباري عطوان، **المصدر نفسه**، ٣١/١٠/١٩٩١).

كما كان من شأن الأداء الفلسطيني الناجح، دفع اسرائيل الى الكشف عن حقيقة نواياها، الامر الذي لخّصه الرئيس عرفات، في كلمته التي ألقاها في أعمال الندوة الدولية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بأنها سياسة «اللاءات»: «لا لممثلي م.ت.ف. لا لممثلي القدس، لا لصائب عريقات لأنه يحمل الكوفية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ٤/١١/١٩٩١). وانتقد الرئيس عرفات أيضاً سياسة شامير في مدريد، فوصفها «بأنها غير مفهومة، وغير منطقية، وليس لها أية علاقة لا بالتاريخ ولا بالجغرافيا» (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد عينه، ذكرت أوساط اعلامية فلسطينية ان الاختلاف الفلسطيني ـ الاسرائيلي كبير، «فحيث يصرّ الاسرائيليون على عدم الانسحاب فان الفلسطينيين يرون الأولوية، على هذا الصعيد، هي نقل السلطة في أراضي دولة فلسطين من الاسرائيليين الى الفلسطينيين باتجاه السيطرة الفلسطينية المباشرة والكاملة على المياه ومختلف المصادر الطبيعية والبشرية ومصادر التشريع والقضاء، وصولاً الى الوضع النهائي الذي يعطي للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، عندما تصبح له السيادة على الارض» (**فلسطين الثورة**، ١٧/١١/١٩٩١).

وقد تجلّت هذه الاختلافات، وسواها، بشكل واضح وصريح، خلال الجولة الثانية من المفاوضات في واشنطن، الامر الذي كان من شأنه وضع الولايات المتحدة الاميركية تجاه امتحان هامّ لاثبات مصداقيتها. «ففي حين أكد الوفد الفلسطيني ومعه الوفود العربية الشقيقة صدق توجّهاتها كأمة عربية وكشعب فلسطيني نحو السلام، فان الايام تكشف، أكثر فأكثر، ان اسرائيل لا تريد السلام، وانما تريد الاستسلام» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٢/١٩٩١).

الى ذلك، أكدت أوساط سياسية فلسطينية ان ما جرى في أروقة وزارة الخارجية الاميركية، خلال الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية، من شأنه ان يطرح مسألتين في غاية الدقّة والخطورة. المسألة الاولى تتعلّق بالتمسّك الاسرائيلي بتجاهل الوفد الفلسطيني، وبالتالي تجاهل الشعب الفلسطيني والعمل على استبعاده من الخارطة السياسية للمفاوضات، وهو أمر يقود، على الفور، الى المساس بمبدأ «الارض مقابل السلام»؛ والمسألة الثانية تتعلّق بالموقف الاميركي، أو بالرؤية الاميركية الملتبسة لمسار السياسة الجارية. ذلك ان اسرائيل دأبت، منذ البداية، على وضع العراقيل في وجه